جامعة الإسكندرية

كلية الحقوق

Library
PUA

المؤسسات المالية الإسلامية وتمويل التنمية المستديمة في التطبيق المعاصر

أطروحة علمية

مقدمة من الباحث / عبد العزيز قاسم محارب

وكيل الوزارة بالجهاز المركزي للمحاسبات

توطئة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

عادل أحمد حشيش

عميد كلية الحقوق جامعة بيروت العربية الأسبق وأستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور

محمد كمال الدين إمام

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

10A(6)
P.U.A. Library
Library
Faculty of : Legal
Serial No : 367
Classification : 348

١٤٣٠ هـ — ٢٠٠٩ م

CamScanner

ثالثا : أهمية البحث .

تتجلى أهمية البحث في تأسيس الإطار المؤسسي لنظرية التنمية المستديمة وإبراز مفهومها من المنظور الإسلامي ، وعلاقتها بتحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ، وبيان أهمية التنظيم المؤسسي في مجال استدامة التنمية ، والدراسة المقارنة للطرق التقليدية وغير التقليدية لتمويل التنمية المستديمة ، ودور التمويل الإسلامي كبديل شرعي ومأمون لتمويل التنمية ، وتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية وكيفية انتقال عدواها المالية من دولة المنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم عبر ارتباط اقتصاديات تلك الدول بالاقتصاد الأمريكي ، وكيف تحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية من خلال تأثيرها على إنتاج السلع وأسعار المواد الأولية ومعدلات البطالة ، وحالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي .

كما تنبع أهمية الدراسة في التعرف على المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية المستديمة والمبتكرات التي قدمتها الهندسة المالية الإسلامية وأجازتها المجامع الفقهية مثل صيغ بيع المرابحة للآمر بالشراء ، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك ، وسندات المقارضة ، والأسهم الوقفية ، وغيرها ، وذلك في خلال تجربتها الحديثة التي لا تتجاوز أربعة عقود ، بينما عجزت المؤسسات المالية التقليدية في أن تقدم سوى منتج واحد هو القرض بفائدة طوال مدة عملها التي تجاوزت أربعمائة سنة . وحيث بلور العلماء مفهوم الدور من مجرد مفهوم لفظي إلى نظرية الدور الذي يشير إلى الوضع الاجتماعي *Social Position* ، (*) وفي هذا الإطار فإن دور المؤسسات المالية الإسلامية يتحدد إجرائياً في ضوء المناخ المواتي لانطلاقها ، والبيئة المهيأة لميادين وطبيعة عملها ، وأولويات واحتياجات المجتمع الذي تعمل في نطاقه .

ويحظى هذا البحث بالأهمية لطرحه رؤية متماسكة لنظرية التنمية المستديمة من منظور إسلامي يدخل في ركائزها البعد الديني الغائب في كل نظريات التنمية ، وكان السبق الإسلامي لتقديم هذه الرؤية تحت مفاهيم العمارة والتمكين والاستخلاف والتقوى والبركة والحمى والزكاة والميراث والوقف والإصلاح ومنع الإفساد في الأرض والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجعل التفكير فريضة إسلامية ، وقد اعتمد البحث توظيف نظرية المقاصد العامة للشريعة الإسلامية في مجال الفكر التنموي ، وإنزالها إلى أرض الواقع من خلال تطبيقات المقاصد الشرعية بمراتبها الثلاث من ضروريات وحاجيات وكماليات في ترتيب أولويات الاستثمار والإنفاق العام .

ويضمن مخطط سلم الأولويات حسب الترتيب المقاصدي حسن تخصيص الموارد ، والتوزيع الأمثل للاستخدامات في مجال الإنفاق ، وترشيد الاستهلاك ، وتوفير حد الكفاية لأفراد المجتمع من

(*) د . ناصر عبد الله أبو زيتون ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥ .

ضروريات أساسية Basic Needs تقي من فتنتهم في دينهم ، وتؤمنهم في أوطانهم ، وتحفظ عليهم أنفسهم وعقولهم وأعراضهم وأموالهم ، وهي مصالح ضرورية لأمن واستقرار المجتمعات ، تستوعب كل طبقات الشعب ، وتقيم مجتمع الكفاية والعدل ، ويسهم فيه كل فرد بقدر طاقته لا بقدر حاجته ، لتعود عليه آثار حركته وتتعداها إلى الآخرين بالنفع ، وعلى المجتمع كله بالعمران والازدهار والرفاه الإنساني والأمن والسلم الدوليين .

وتتزايد أهمية المؤسسات المالية الإسلامية في النشاط الاقتصادي لسد الفجوة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها ، وللمساعدة في تكوين رأس المال ودعم النشاط الإنتاجي والمساهمة في عمليات التبادل ، وتمويل عملية التنمية بعيدا عن الربا والمحرمات فإن أعز مطامح المسلمين أن تطبق شريعتهم الغراء في جميع مجالات حياتهم ، وتستمد منها نظمهم وقوانينهم حتى تستقيم أمور دنياهم . وقد بلغ حجم التمويل الإسلامي للمشاريع في منطقة الخليج ما يزيد على تريليون دولار ، وأن المصارف الإسلامية مرشحة للاستحواذ على ٥٠ % من المدخرات الإسلامية العالمية في خلال السنوات العشر القادمة ، ويمكن التمويل الإسلامي من خلال صيغه المتعددة من جذب الاستثمارات بعائد حلال ودرجة أمان وفترة استرداد مناسبة .

رابعا : الهدف البحثي .

يستهدف هذا البحث بصفة رئيسية بيان دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية المستديمة ، وتحقيقا لهذا الهدف فقد ارتكزت الدراسة على الأهداف الفرعية التالية :

١- تحديد مفاهيم التنمية مثل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية المستديمة .

٢- بيان التنمية في الفكر الإسلامي وكيف يواجه الإسلام مشكلة الفقر في مجال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك .

٣- تحديد مفهوم الاقتصاد البيئي ، ونشأة نظرية التنمية المستديمة .

٤- التعرف على خصائص وعناصر وأهداف وأبعاد التنمية المستديمة .

٥- تحديد علاقة التنمية المستديمة بنظرية المقاصد العامة في الشريعة الإسلامية ، والكشف عن المقومات الشرعية للتنمية المستديمة .

٦- بيان أهمية البناء المؤسسي للتنمية المستديمة ، وهو العامل الرئيسي في استدامة عملية التنمية .

٧- التعرف على الأساليب التقليدية وغير التقليدية لتمويل التنمية المستديمة .

٨- بيان فلسفة التمويل في الإسلام ، وكيف يحل التمويل الإسلامي معضلات الاقتصاد المعاصر .

٩- التعرف على المبتكرات التمويلية في مجال الهندسة المالية الإسلامية مثل سندات المقارضة والأسهم الوقفية والمشاركة المنتهية بالتمليك والمزايدة الاستثمارية والمراجحة الإسلامية .

١٠- تشخيص أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها وكيفية علاجها والدروس المستفادة منها .

١١- الكشف عن ضوابط التمويل المصرفي والمرونة والتطور في التشريع المالي والاقتصادي الإسلامي .

١٢- بيان المعاملات المالية المصرفية من المنظور الإسلامي والجائز وغير الجائز منها والمشكوك فيها.

١٣- تحديد دور المصرفية الإسلامية في تمويل التنمية ، والتحليل المالي لميزانيات البنك الإسلامي للتنمية في عدد من السنوات المتتالية.

١٤- عرض نماذج من صيغ التمويل المصرفية مثل عقد المرابحة وعقود الشركات وعقود التورق والتوريق .

١٥- إبراز دور مؤسسة الوقف كنموذج إسلامي مؤسسي لتمويل التنمية المستديمة ، وبيان عناصر الاستدامة التي تحقق المقاصد الشرعية في نظام الوقف الإسلامي وتطبيقاتها في تنمية أموال الأوقاف .

١٦- وضع استراتيجية للقضاء على الفقر والبطالة تشتمل على تصحيح المفاهيم في مجالات الاقتصاد من حيث الإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، وتنظيم وإخراج الزكاة كوظيفة سيادية للدولة الإسلامية وحق للفقراء في أموال الأغنياء .

١٧- توجيه فوائض الأموال العربية لاستثمارها في مشاريع وطنية في إطار خطة للتكامل العربي والإسلامي للاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة .

١٨- تقويم أداء المؤسسات المالية الإسلامية لمعالجة أوجه القصور وتهيئة البيئة المناسبة لطبيعة عملها ، وتفعيل جوانب القوة لمواجهة التحديات الراهنة ، وجذب فوائض الأموال وأرصدة الصناديق المستثمرة خارج العالم الإسلامي .

١٩- رصد خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي ، في المناطق التي يزداد الإقبال فيها على المصرفية الإسلامية ، واعتماد مبدأ التحول كهدف استراتيجي ، لتحقيق مصالح البنك وعملائه .

٢٠- إبراز دور الاقتصاد الإسلامي في حل معضلات الاقتصاد المعاصر ، وإنقاذ العالم من ويلات الأزمات التي حلت به نتيجة مساوئ النظام الرأسمالي وما أفرزته العولمة المتوحشة من كوارث ، يعاني العالم كله من آثارها .

CamScanner